يحذف اللام من المفعول له اعنى قضاء لان اللزوم صفة للصوق والقضاء من قضية حقه اى اديته صفة القاضى
فلا يكون فعلا لفاعل الفعل المعلل وهو من جملة الشروط لحذفها فى المشهور ثم ان الظاهر ان قوله اللازم مجرور صفة الاسم
ولزوم الاسم للمبتدا لزوم العام للخاص كلزوم الحيوان للانسان ويلايم هذا التوجيه قوله وابقاء له بقدر الامكان فان
اللزوم للمبتداء لما كان نفس كونه اسما كان المناسب ان يكون اللازم لنائبه ايضا ذلك ولما لم يمكن لتعين حرفية اما جعل
لصوق الاسم اى وقوعه بعدها بلا فصل بدلا عنه اذ ما لا يدرك كله لا يترك كله وقد يروى مرفوعا صفة للصوق ولصوق
الاسم له معنيان احدهما هذا الذى ذكر وثانيهما لصوق مفهوم الاسم فاريد بلفظه المعنى الاول وبضميره المستتر فى اللازم
المعنى الثانى على طريق الاستخدام واعترض على لزوم لصوق الاسم لاما بقوله تعالى فاما ان كان من المقربين فروح وريحان
واجاب الشارح فى الحواشى بان التقدير فاما المتوفى فلا اسم لاصوقها تقديرا واما الفاضل الرضى فلم يلزمه بل قال
انما اللازم اقامة جزء من الجزاء مقام الشرط سواء كان اسما ام لا قوله لما ظرف بمعنى اذ الاظهر ان يقول بمعنى اذ كما قال ابن مالك
لانهما مختصان بالماضى وبالاضافة الى الجملة قوله ثلثه فعل ماض ان قلت فاين ذلك القول فى قول الشاعر اقول لعبد الله
لما سقاؤنا ونحن بوادى عبد شمس وهاشم قلت سقاؤنا فاعل فعل محذوف يفسره وهى بمعنى سقط والجواب محذوف تقديره
قلت بدليل اقول وقوله شم امر من شمت البرق اذا نظرت اليه والمعنى لما سقط سقاؤنا قلت لعبد الله شمه قوله والوجه ما تقدم
وهو انه ظرف يستعمل استعمال الشرط لانه اذا اتحد معناه بمعنى الاسم كان هو ايضا اسما فان الاسمية والظرفية امران يدوران على
المعنى واعترض ابن خروف على مدعى الاسمية بجواز لما اكرمتنى امس اكرمتك اليوم لانه اذا كان ظرفا كان عامله الجواب والواقع فى
اليوم لا يكون واقعا فى امس واجيب بان المعنى لما ثبت اليوم اكرامك لى امس اكرمتك وهذا مثل قوله تعالى ان كنت قلته فقد علمته
فان الشرط لا يكون الا مستقبلا ولكن المعنى ان ثبت انى كنت قلته قوله وعلم توابعها لم يرد به ان المضاف ههنا مقدر عطفا على
المضاف السابق اعنى علم البلاغة بان يكون لفظ توابعها مرفوعا باقامته مقام المضاف فى الاعراب كما هو المشهور او مجرورا
على تجويز سيبويه ابقاءه على اعرابه لان توحيد الضمير فى به يعرف لا يلايمه بل اراد ان توابعها معطوف على المضاف اليه الثانى
اعنى البلاغة بان يكون البلاغة علما للفنين المخصوصين كالعربية لجميع العلوم الادبية وكالمعانى والبيان ونحو ذلك و يكون
علم البلاغة من قبيل اضافة العام الى الخاص كعلم النحو فيلزم الاستخدام فى ضمير توابعها وان يكون الاضافة فى المعطوف عليه
بيانية وفى المعطوف لامية على ان المشهور وسيذكره الشارح فى آخر المقدمة ان علم الفنين علم البلاغة والتوجيه الخالى عن شائبة

الفن

التعسف ان يراد بعلم البلاغة علم له زيادة اختصاص بالبلاغة وهو المعانى والبيان كما يفهم من قول الشارح فى آخر المقدمة
وسموا علمى المعانى والبيان علم البلاغة لمكان مزيد اختصاصهما بها ويكون توابعها مجرورا معطوفا على البلاغة وافراد
العلم المضاف اليهما يكفى فى افراد ضميره به وههنا بحث وهو ان الزمخشرى حصر علم الادب فى كتابه المسمى بقسطاس العروض فى
اثنى عشر قسما على ما اشار اليه السيد فى مفتتح شرحه للمفتاح ولم يعد البديع قسما براسه بل جعله ذيلا لعلمى البلاغة وكذا
السكاكى فلم يعده المص فنا براسه وجعله مع الفنين اللذين هما الغاية القصوى من العلوم الادبية فى قرن واحد وايضا جعل
هذه العلوم الثلثة من اجل العلوم معللا بان كشف الاستار عن وجوه الاعجاز بها مع انه لا دخل لعلم توابع البلاغة فى
الكشف المذكور على المذهب المنصور وهو ان اعجاز القرآن لكونه فى اعلى طبقات البلاغة وايضا لا دخل للبديع فى معرفة
دقائق اللغة العربية بل النحو اقرب فى ذلك منه اذ به يعرف ما لا بد منه فى الافادة والجواب عن الاول ان الحق فى يد المصنف
اذ لا يخفى ان البديع له موضوع متميز عن موضوع علم البلاغة بالحيثية المعتبرة فى موضوعات العلوم وله غاية متميزة ايضا
فجعله علما مستقلا من العلوم الادبية اوجه وعن الاخرين ان البديع لما كان تابعا للمعانى والبيان غلبا عليه فى الحكم
بالاجلية والادقية واجرى التعليلان على ذلك قوله لانه لم يجعله اجل جميع العلوم اذ التعليل بحصر الكشف عن وجوه الاعجاز
وكذا بحصر معرفة دقائق العربية فى هذا الفن يقتضى اجليته من العلوم العربية التى يتعلق بالنظم من حيث انها دخل فى
افادة البلاغة فى الجملة قوله بل جعل طائفة من العلوم اجل ما سواها الظاهر ان افعل التفضيل اعنى اجل ليس من قبيل ما قصد
به الزيادة المطلقة بل من قبيل ما قصد به الزيادة على المضاف اليه فان قلت فيشترط فى هذا القسم دخول المضاف فى المضاف
اليه كما تقرر فى النحو مع ان اضافته سوى اى ضمير المضاف مانع من هذا الدخول قلت الاظهر انه لا وجه لاشتراط الدخول على مذهب
الشيخ عبد القاهر وابن السراج والجزولى وابى على حيث ذهبوا الى ان الاضافة لفظية بمعنى من الابتداء سه اذ لم يتوجه فيه
فرق بين افضل القوم وافضل من القوم وانما وجه على مذهب سيبويه وهو ان الاضافة فيه معنوية بمعنى اللام كما فى القسم
الاول المتفق على كون الاضافة فيه محضة بمعناها ولهذا يتعرف المضاف اليه فيه بالاتفاق وفى القسم الثانى بالاختلاف
وان ابيت الا ان تجعل الاضافة من قبيل ما قصد به الزيادة المطلقة فاول الطائفة بالجمع حتى لا يفوت المطابقة لهؤلاء
الواجبة فى هذا المعنى قوله وجعله من هذه الطائفة وفى بعض النسخ وجعلها على تاويل المرجع بالجماعة لكونه عبارة عن العلوم
الثلثة قوله اذ به يعرف دقائق العربية اى اللغة العربية وانما ترك ذكر الموصوف ليوهم ان دقائق الفنون الادبية باسرها

Copyright © King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)